

Al-Zaytouna Centre  
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة  
للدراسات والاستشارات

## حلقة نقاش

# أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة

## الجلسة الثالثة

# أمريكا وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

مقدم الورقة: د. إبراهيم شرقية

فندق كورال سويتس - بيروت - لبنان

الخميس 28 حزيران / يونيو 2012

## أمريكا وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

د. إبراهيم شرقية-فريحات<sup>1</sup>

البعد الدولي في فهم أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ضروري. فإسرائيل أقيمت بقرار دولي (وعد بلفور)، وكذلك تم تقسيم فلسطين بقرار دولي (قرار التقسيم 181، وقرار 242) والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بدأت برعاية دولية (اتفاق أوسلو). حديثاً، مثل الدور الدولي عنصراً حاسماً في الثورات العربية سواء كان في مصر بتخلي أمريكا عن حليفها مبارك، أو في ليبيا من خلال التدخل العسكري المباشر للناتو، أو في اليمن من خلال التوصل إلى تسوية بموجب المبادرة الخليجية لانتقال السلطة هناك. ولعل العامل الحاسم في زيادة الاعتماد في فض النزاعات على الجانب الدولي يعود بالأساس لتآكل حدود الدولة القومية، والذي جاء نتيجة لاستفحال ظاهرة العولمة، وانتشار وسائل الاتصال، والتقدم التكنولوجي، وزيادة الاعتمادية ما بين الدول في النظام الدولي الجديد.

لهذه الأسباب جميعها وجب التعاطي مع الجانب الدولي بدرجة عالية من الأهمية عندما نريد فهم الأزمة التي يعانها المشروع الوطني الفلسطيني في الوقت الحالي. ومما لا شك فيه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ نصيب الأسد عندما يدور الحديث عن الجانب الدولي. وعليه تحاول هذه الورقة البحث في الدور الأمريكي وعلاقتها بأزمة المشروع الوطني الفلسطيني وبالتحديد التأثير الأمريكي على صناعة القرار الوطني الفلسطيني بهذه المرحلة. وحتى نتمكن من فهم هذا الدور ستحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على مدخلات ومخرجات صناعة القرار السياسي الأمريكي وهامش التأثير الفلسطيني فيها وتأثير التدخل الأمريكي على المشروع الوطني الفلسطيني بشقيه الدولي والداخلي، ثم التطرق إلى إفرازات المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية

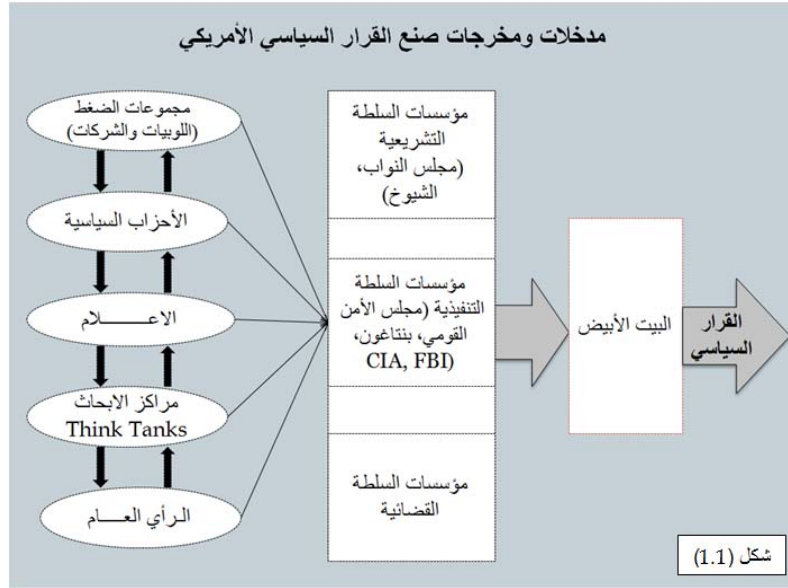
---

<sup>1</sup> زميل السياسة الخارجية بمعهد بروكجز، وأستاذ النزاعات الدولية في جامعة جورجتاون - قطر  
sharqieh@gmail.com

والدور الأمريكي فيها، وأخيراً الحديث عن حلول كامنة للتعاطي بشكل فاعل مع الدور الدولي والأمريكي لاسيما بعد وصول المفاوضات إلى طريق مسدود.

### أولاً: مدخلات ومخرجات صناعة القرار السياسي الأمريكي

شكل (1.1) يبين أن القرار السياسي الأمريكي لا يصنعه فرد محدد سواء كان الرئيس أو غيره وإنما تصنعه المؤسسة السياسية الرسمية المتمثلة بمؤسسات السلطات الثلاث التشريعية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) والتنفيذية (مثل مجلس الأمن القومي، البنتاجون، CIA, FBI وغيرها) ومؤسسات السلطة القضائية.



ولعل المثال الأبرز والأحدث على تحكم المؤسسة السياسية - وليس الفرد - بالقرار السياسي الأمريكي هي المواجهة التي قادها الرئيس باراك أوباما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعنوانها وقف الاستيطان في مناطق 1967. تصاعد حدة المواجهة أظهر بوضوح كيف انتقلت المواجهة بين الطرفين - أوباما ونتنياهو - إلى الكونغرس الذي حسم المواجهة بالوقوف والتصفيق 29 مرة لنتنياهو خلال خطابه هناك في مايو 2011، وهو عدد لم يستطع الرئيس الأمريكي نفسه الحصول عليه من برلمان (الكونغرس) ثم رأينا كيف تراجع أخيراً الرئيس أوباما

بالكامل عن موقفه بضرورة وقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المتعثرة.

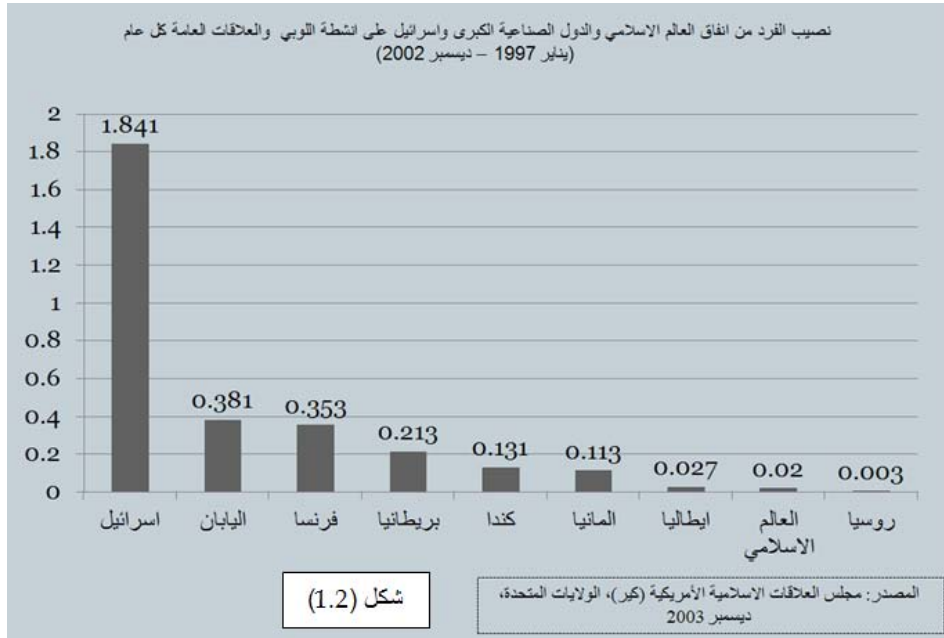
الحال في مؤسسات السلطة التنفيذية ومواقفها من القضايا العربية لا يختلف كثيراً عنه في المؤسسات التشريعية، فالفرق بين النفوذ الإسرائيلي داخل مؤسسات السلطة التنفيذية والنفوذ الفلسطيني أو العربي شاسع هنا. فبينما يدفع اللوبي اليهودي بكل قواه لإيصال مناصريه إلى مواقع حساسة داخل هذه المؤسسات<sup>2</sup> لا يزال الجانب العربي يناقش فيما إذا كان يجوز للمواطنين الأمريكيين المنحدرين من أصول عربية دخول هذه المؤسسات من عدمه وذلك لأسباب ربما تكون ثقافية، أيديولوجية، سياسية... الخ، ولا يزال هذا الجدل غير محسوم.

المؤسسة السياسية غير الرسمية هي الأخرى تساهم بشكل حيوي وفعال في مدخلات محتوى القرار السياسي الأمريكي أيضاً، مثل الإعلام، مراكز الأبحاث، مجموعات الضغط (اللوبيات)، الشركات، الأحزاب السياسية، الرأي العام، وغيرها. وبدون الخوض في ميكانيكيات عمل هذه المجموعات جميعها، يلاحظ سيطرة الرواية الإسرائيلية للصراع مع الفلسطينيين على الغالبية الساحقة لهذه المؤسسات. أما التأثير الفلسطيني والعربي عليها يعتبر محدود جداً. فعلى سبيل المثال يعاني الإعلام الأمريكي ما يمكن تسميته بالإجماع الإعلامي (media consensus) على الرواية الإسرائيلية وعدم إفساح المجال الكافي للرواية الفلسطينية بالوجود في هذا المجال الإعلامي الشاسع. الحال نفسه ينطبق إلى درجة كبيرة على الكثير من مراكز الأبحاث التي تستقل الرواية الإسرائيلية في عدد كبير منها والتي تقدم لصانع القرار الأمريكي تفسيرها الخاص لمجريات الصراع وتجعله حبيس أفكار قامت هذه المراكز بتزويدها. تحيز مرشحي الأحزاب السياسية للجانب الإسرائيلي ليس بغريب على أحد، حيث يصاحب الانتخابات عادة ما يمكن تسميته بموسم المزايدات على من سيخدم إسرائيل أكثر، وهذا يظهر بمقولة المرشح

---

<sup>2</sup> لاحظ وصول رام إيمانويل منصب كبير موظفي البيت الأبيض ما بين 2008-2009 والذي يحمل الجنسية الإسرائيلية والأمريكية

الجمهوري للانتخابات الرئيسية نيوت كنجرج بأن "الفلسطينيين شعب مبتكر"<sup>3</sup>، وزيارة المرشح الجمهوري رومني لإسرائيل والتي اعتبر فيها القدس عاصمة إسرائيل رغم أن الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية لا يعترف بذلك. أما في ما يتعلق بنشاط اللوبيات فيظهر شكل (1.2)<sup>4</sup> بأن نصيب الفرد من إنفاق إسرائيل على أنشطة اللوبي والعلاقات العامة في أعوام (1997-2002) قد وصل إلى 1.841 دولار أمريكي لكل فرد مقابل 0.02 فقط في العالم الإسلامي.



سيطرة الرواية الإسرائيلية على الرأي العام أخيراً جاءت كمحصلة لهذه التفاعلات الإعلامية والحزبية وربما أيضاً من خلال التعليم المدرسي، وبدون شك يستغل مرشحي الأحزاب السياسية هذا الرأي العام لاتخاذ قرارات تكون ذات تحيز إسرائيلي.

هذه العوامل جميعها تظهر أن التغيير في البيت الأبيض ووصول رئيس جديد هناك لن يأتي بالتغيير الكبير فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي كون القرار السياسي ليس مرهوناً بشخص معين (الرئيس) أو المكتب البيضاوي (كما هو الحال لدى العديد من الأنظمة العربية) وإنما بالمؤسسة السياسية الرسمية بالدرجة الأولى والمؤسسة السياسية غير الرسمية بالدرجة

<sup>3</sup> Gingrich Calls Palestinians Invented People, *Reuters*, December 9, 2011 <http://alturl.com/csvii> Last accessed August 1, 2012.

<sup>4</sup> المصدر: مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)، الولايات المتحدة الأمريكية، ديسمبر 2003

الثانية. ربما كان الرئيس باراك أوباما هو أحرص وأصدق رئيس أمريكي يأتي خلال العقود المنصرمة ويحاول وبجدية منقطعة النظير إحراز اختراق على هذا الصعيد وبالتحديد بعد خطابه الشهير في جامعة القاهرة الموجه للعالم الإسلامي. فرغم مواجهاته المتعددة مع نتتياهو حول وقف الاستيطان إلا انه فشل فشلاً ذريعاً في إجبار نتتياهو عن التراجع عن موقفه بالاستمرار في النشاطات الاستيطانية لا بل إن المواجهة بين الاثنين انتقلت إلى ساحة الكونغرس الأمريكي الذي أظهر هذا الأخير أن ولاءه لرئيس دولة أجنبية - نتتياهو - أكثر من ولاءه لرئيسه المنتخب عندما يتعلق الأمر بإسرائيل مما اضطر أوباما لتراجع مهين عن موقفه بخصوص تجميد الاستيطان كشرط لاستمرار المفاوضات.

### ثانياً: التأثير الأمريكي في تفاقم الأزمة وصناعة القرار الفلسطيني

عملت الولايات المتحدة ومنذ مؤتمر مدريد عام 1991 ثم اتفاق أوسلو عام 1993 على رعاية المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وإمدادها بالدعم اللازم لاستمراريتها، حيث برز دور التأثير الأمريكي على الصعيدين الدولي والداخلي.

#### أ - الصعيد الدولي: تجلّى هذا التأثير في المواطن التالية:

1. احتكار المرجعيات التفاوضية وحصرها في الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ عام 1993 ما زالت تشكل أمريكا الوسيط والمرجع للمفاوضات فهي بذلك ليست فقط فشلت بمهمتها كوسيط نزيه وذا قدرة على مساعدة المتفاوضين بالتوصل لاتفاق لا بل منعت نتيجة لاحتكارها هذه المرجعية من تدخل أطراف دولية أخرى ربما كانت أكثر قدرة على القيام بهذا الدور بنجاح. وحتى اتفاق أوسلو الذي تم التوصل إليه بمعزل عن أمريكا فكان لا بد من توقيعه رسمياً في البيت الأبيض لتجسيد دور المرجعية الأمريكية المطلقة للمفاوضات. يشار إلى أن نظام الاحتكار هذا سمح فقط لوجود وكلاء أو متعاقدين من الباطن لهذه المرجعيات يقومون بأدوار معينة لإنجاز مهمات محددة تساعد في احتكار المرجعيات وتكريس سيطرة نظام الوكلاء، ونظام مبارك كان أكثر من ممارس هذا الدور الذي كان يطلب منه التدخل

لتذليل عقبة معينة قد تعكر صفو نظام الاحتكار. القرار الفلسطيني الرسمي بهذه المرحلة تمت قولته ليتفاعل ضمن هذا الإطار إذ بإمكانه الاحتجاج والتظلم ولكن ضمن سقف أمريكي.

2. تهميش دور المنظمات الدولية ذات الصلة كالجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والجنابيات وغيرها، وتسخير الجزء الآخر لتكريس الاحتكار والهيمنة الأمريكية كمجلس الأمن الذي يحكم بسقف الفيتو الأمريكي. يشار إلى أن الولايات المتحدة استخدمت الفيتو منذ تأسيس مجلس الأمن 84 مرة<sup>5</sup> كان منها 42 فيتو<sup>6</sup> لإحباط مشاريع تدين إسرائيل. القرار الفلسطيني على هذا الصعيد لم يستفيد من المحافل الدولية هذه لخدمة القضية الفلسطينية أو التوصل لحل عبر التفاوض وكان أكثر ما حققه فقط انجازات على المستوى الرمزي والمعنوي في المشاريع التي تم تقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

3. تسويق منظومة قيم تفاوضية فريدة من نوعها ربما تكون خاصة بالمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية لم يكن لها أن تنجح لولا الشرعية الأمريكية لها حيث عملت هذه المنظومة على إيجاد خلل بنيوي يحتم فشل المفاوضات. هناك مجموعة من المبادئ التي تحكم أي مفاوضات دولية وهي التي تحدد بالنهاية فرص نجاحها مثل توازن القوى بين الأطراف المتفاوضة ووسيط نزيه ومحايد وتمثيل المفاوضين لشعوبهم وغيرها. صحيح أن الوضع المثالي الذي تتوفر فيه المبادئ جميعها ربما لا يكون موجود دائماً ولكن خصوصية المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية هي أنها ربما تكون المفاوضات الوحيدة التي اختلفت بها جميع المبادئ التفاوضية وليس جزءاً منها. فاختلال موازين القوة فاضح جداً والوسيط الأمريكي منحاز جداً والتمثيل الفلسطيني محدود جداً ومع ذلك استطاعت الولايات المتحدة تسويق هذا المنظومة التفاوضية ولمدة 18 سنة حتى الآن، وعليه فليس من المستغرب أبداً

---

<sup>5</sup> Arias, Inocencio. Humanitarian Intervention: Could the Security Council Kill the United Nations?, *Fordham International Law Journal*, Vol. 23 (4) 1999

<sup>6</sup> Scrapping UN Veto Would Help U.S. Take on Russia, China. *Bloomberg*, April 17, 2012. <http://tinyurl.com/bqqso6> Last accessed on August 8, 2012.

في عالم التفاوض الدولي أن تؤدي هذه المفاوضات إلى الفشل الحتمي، وليس من المستغرب أيضاً أن يستقيل جورج ميتشل من مهمته وهو نفس الوسيط الذي نجح في التوصل إلى اتفاق الجمعة العظيمة<sup>7</sup> (Good Friday) في أيرلندا الشمالية حيث عملت الولايات المتحدة هناك على الضغط على الطرف الأقوى في الصراع من أجل تعديل موازين القوة وبالنهاية النجاح في التوصل إلى الاتفاقية المذكورة<sup>8</sup>. وعلى العكس من ذلك عملت الولايات المتحدة في الحالة الفلسطينية على الضغط دوماً على الطرف الأضعف في المفاوضات (الفلسطيني) لزيادة الاختلال في موازين القوة المتباينة أصلاً وهو ما جعل التوصل لاتفاق سلام مجرد سراب وحول المفاوضات إلى عملية استسلام عوضاً عن ذلك.

4. تأسيس معايير دولية تعمل على قياس مطالب الشعوب وإضفاء عليها صفة الشرعية من غيرها مثل التصنيف السنوي الذي تجريه وزارة الخارجية الأمريكية للدول والمنظمات الداعمة "للإرهاب"، وقد تم تطبيق هذه المعايير على المشروع الوطني الفلسطيني حيث تم "شرعنة" القرار الفلسطيني المنسجم مع المشروع التفاوضي فقط و"رهينة" (إرهاب) القرار الفلسطيني الخارج عن هذا الإطار، وبالتحديد محاصرة حركة حماس دولياً حيث بقي تعامل المجتمع الدولي معها كمنظمة إرهابية طوال هذا الوقت.

**ب - الصعيد الداخلي:** يظهر تأثير الدور الأمريكي في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

على الصعيد الفلسطيني الداخلي في المواطن الآتية:

---

<sup>7</sup> أيضاً تعرف باتفاقية بلفاست، جاءت حصيلة لعملية السلام في أيرلندا حيث تم التوصل إلى الاتفاقية بين الحكومتين البريطانية والاييرلندية لتسوية النزاع في أيرلندا الشمالية وتم المصادقة عليها باستفتاء شعبي بتاريخ 22 مايو 1998 ووضعت حد للنزاع بعد عقود من الصراع هناك. وقد لعب السيناتور الأمريكي جورج ميتشل دوراً محورياً في التوصل للاتفاقية، وهو نفس الوسيط الذي استقال من الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

<sup>8</sup> Aruri, Naseer. *United States Policy and Palestine: Oslo, the Intifada and Erasure. Race & Class*, Institute of Race Relations, Vol. 52(3): 3-20, Sage.



1. تأثير بنويوي يقوم على خلق مؤسسات سلطة فلسطينية قابلة للحياة فقط من خلال الدعم المالي الدولي. نظرياً، فالمشروع الذي يقوده عباس ورئيس وزراءه فياض ببناء مؤسسات دولة تقوم على الشفافية والمحاسبة والمهينة حتى يفتتح العالم بأن الفلسطينيين مؤهلين لدولة وأن الدولة قائمة على الأرض بمؤسساتها هو طرح فيه وجهة نظر ولكن هناك مشكلتين أساسيتين في هذا المشروع تتمثل الأولى في الحاجة إلى السيادة وهو ما لا يملكه عباس حتى يتم حماية هذه المؤسسات والأخرى تتمثل في الاستقلالية المالية التي ستؤهل هذه المؤسسات من الصمود والاستمرارية إذا توقفت قناة الدعم المالي الدولي بين عشية وضحاها، ومثال الانتفاضة الثانية هو خير دليل على انهيار مؤسسات السلطة التي بناها المجتمع الدولي أمام التدمير الإسرائيلي الممنهج لهذه المؤسسات. كذلك سيبقى الدعم المالي الدولي لهذه المؤسسات محدود بحيث لا يستطيع الاستقلالية المالية<sup>9</sup> التي يمكن لها أن تستقل بالقرار الفلسطيني عندئذ، ولذلك تبقى مؤسسات الدولة تفتقر إلى عامل الاستدامة (Sustainability) والذي يعتبر شرطاً أساسياً في أي عملية تنمية حقيقية أو استقلال سياسي. وبهذه ينتقل مشروع بناء السلطة من حالة "الاعتمادية الضرورية" على المجتمع الدولي إلى حالة "الاعتمادية العضوية"، وهذا بدوره يلحق القرار الوطني الفلسطيني بالكامل بالمساعدات الدولية كون مؤسسات السلطة أصبحت تشكل عبءاً مالياً على القيادة الفلسطينية ووقف الدعم المالي الدولي يعني النزح بحوالي 180 ألف موظف قطاع عام إلى غياهب المجهول.

2. صقل ثقافة محلية تتساقق والرؤية الدولية للتسوية. الأمر لم يتوقف على بناء مؤسسات سلطة هشة تفتقر للاستدامة والاستقلالية بل إلى تأطير هذا النهج ضمن تيار فكري ومدرسة

---

<sup>9</sup> ليس مصادفة أن تبقى السلطة الفلسطينية تكافح ومنذ تأسيسها لتأمين رواتب الموظفين ويبقى الحديث يدور دوماً عن "دفع نصف رواتب الشهر القادم أو جميعها أو لا شيء"، فبعد ثمانية عشر عاماً يبقى مشروع السلطة غير قادر على تجاوز الأساسيات، رواتب الموظفين" بهذه الحالة.

في العمل حيث ظهر ما أصبح يعرف بظاهرة "الفيآضية"<sup>10</sup> (Fayyadism) وهذا بدوره أثر على الأطر والبنى الفكرية للقرار الفلسطيني بحيث أصبح صانع القرار الفلسطيني يفكر ويقرر ضمن هذه المعطيات، كيف يحافظ على المؤسسات من الانهيار وكيف تدفع رواتب الموظفين للشهر القادم... إلخ.

3. تشويه للقطاع الاقتصادي - أحد روافع المشروع الوطني الفلسطيني - من خلال إحداث "ازدهار اقتصادي مقنع" ناتج عن الدعم المالي الدولي والأمريكي للقطاع العام على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى الضرورية لبناء اقتصاد وطني مستدام، الأمر الذي يحول المشروع الوطني إلى مؤسسات خدمتية. فقد أشار تقرير للبنك الدولي بأن نسبة النمو التي حققتها الاقتصاد الفلسطيني، والتي بلغت 7.7% بين عامي 2007-2011، قد حدثت بقطاعات الخدمات الحكومية والعقارات بينما حصل تقلص في القطاعين الزراعي والصناعي<sup>11</sup>.

### ثالثاً: إفرزات تفاوضية

قبل نقاش الحلول المتوفرة للتعاطي مع البعد الأمريكي في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني لا بد من الوقوف ملياً على معطيات أفرزتها المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وهو المشروع الذي تبنته الولايات المتحدة كسبيل وحيد لحل الصراع وقادته ورعته منذ عام 1993، رافضة بذلك حلول أخرى كالتوجه إلى مجلس الأمن أو غيره.

يجب الاعتراف أولاً بأن الاستراتيجية التفاوضية الحالية قد وصلت إلى طريق مسدود. فسواء كانت المفاوضات برعاية أمريكية مباشرة أو تحت رعاية اللجنة الرباعية التي تلعب الولايات المتحدة فيها الدور الرئيس، فالنتيجة واحدة، وثمانية عشرة عاماً من التفاوض هي أكثر من كافية

<sup>10</sup> نسبة إلى رئيس الوزراء الحالي سلام فياض الذي يقود هذا النهج من العمل الذي يقوم على بناء مؤسسات سلطة تؤهل - على الأقل نظرياً - لقيام دولة فلسطينية ولكنها مؤسسات تفتقد إلى السيادة والاستقلالية المالية الأمر الذي يمكن أن يحولها إلى عبء على المشروع الوطني الفلسطيني

<sup>11</sup> "Palestinian Economic Growth Unsustainable - World Bank" BBC, July 25, 2012. <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-18979724> Last accessed on August 13, 2013.

لإثبات فشل النموذج التفاوضي نفسه ضمن معطياته الحالية. فالوسيط بهذه الحالة (الولايات المتحدة) إما فاشل في القيام بدوره كوسيط ماهر يقرب الأطراف إلى نتيجة وإما متحيز لأحد الأطراف وفي كلتا الحالتين وجب الاستغناء عن خدماته في هذا المجال. هذا الاعتراف مهم كونه يسهم في عملية يمكن تسميتها بـ"نضوج الاستراتيجيات الفلسطينية" بحيث يصبح من الضروري البحث عن استراتيجيات جديدة يمكن لها أن تحدث التغيير المنشود فضلاً عن الدوران في حلقة تفاوضية فارغة.

من ناحية أخرى، وجب التمييز بين الثابت والمتغير في العملية التفاوضية والرعاية الأمريكية لها. فالمفاوضات نفسها هي المتغير والسياسيات المنفذة على الأرض هي الثابت. في الحالة التفاوضية الفلسطينية - الإسرائيلية فالمتغير هو المحادثات التقريبية<sup>12</sup> (proximity talks) والمحادثات الموازية (parallel talks)، تفاهات ميتشل وتطمينات زيني، الرعاية الأمريكية والرعاية الرباعية (Quartet) وغيرها الكثير من المتغيرات التي واكبت العملية التفاوضية. وللأسف تعاطى الفلسطينيون مع المتغير طوال ثمانية عشر عاماً يتقلون من محادثات لمفاوضات ومن تطمينات لتفاهات ومن رعاية أمريكية لرعاية أوروبية بينما استمر الثابت المتمثل بالاستيطان وتهويد القدس يسير على وتيرة واحدة طوال فترة المفاوضات، وعليه فربما كان الخطأ الأكبر الذي ارتكبه القيادة الفلسطينية هو الجلوس على طاولة المفاوضات وهناك بناء حتى بيت واحد في مستوطنة.

من الإفرازات الأخرى التي أظهرتها التجربة التفاوضية هو أن استراتيجية "السلوك المهذب" الذي يتم مكافأته من قبل الأطراف المعنية - والذي يتبناه الرئيس عباس - قد يعمل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ومنحها مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا أو اليابان والتوقيع معها

---

<sup>12</sup> يعرف هذا النوع من المباحثات على أنه عملية دبلوماسية يقوم خلالها ممثل حيادي بإجراء مباحثات منفصلة بين أطراف نزاع معين لا يكون لديهم الرغبة أو الاستعداد للقاء وجهاً لوجه.

على اتفاقية سان فرانسيسكو (1951)<sup>13</sup> التي منحت اليابان الاستقلالية وأنهت الاحتلال الأجنبي فيها، ولكن هذا النموذج لا ينطبق في حالة الصراع مع إسرائيل ببساطة لاختلاف طبيعة الصراع التي تستهدف الأرض هنا لذا وجب الحذر من افتراض نظريات وخبرات الشعوب الأخرى وتطبيقها بجمود. نظرية السلوك المهدب وترجمتها إلى بناء المؤسسات وفرض الأمن لن يؤديان بالضرورة إلى إنهاء الاحتلال ومنح الدولة ولكن إلى تحويل الشكل المعدل للاحتلال إلى وضع دائم. وفي هذا الصدد يرى الكاتب نيثن ثرال (Nathan Thrall) في صحيفة نيويورك تايمز بأن نجاح عباس في فرض الأمن والذي كان يفترض أن يؤدي إلى دولة فلسطينية قد أدى عوضاً عن ذلك إلى نسيان أن هناك احتلال:

“Mr. Abbas’s political strategy was premised on the notion that security cooperation between the Palestinian Authority and the Israeli government would make Israel feel safer and remove its primary justification for continuing to occupy the West Bank, thereby clearing the way for a Palestinian state. Ironically, owing to the success of his efforts, many Israelis have had the luxury of forgetting that there is an occupation at all.”<sup>14</sup>

لقد أظهرت التجربة التفاوضية فرقاً كبيراً بين مفهومي التنازل التكتيكي مقابل التنازل الاستراتيجي. التنازلات التي قدمها المفاوض الفلسطيني غلب عليها الطابع الاستراتيجي كالموافقة على استمرارية المفاوضات منذ عام 1993 في ظل استيطان وتهويد للقدس مستمر وبوتيرة عالية والذي أحدث تغيرات استراتيجية على وجه الصراع كالعامل الديموجرافي مثلاً بينما لجأ المفاوض الإسرائيلي لتقديم تنازلات تكتيكية لا تغير بجوهر الصراع مثل خفض عدد نقاط التفتيش داخل الضفة ثم العودة لزيادتها بعد أشهر، الإفراج عن عدد من المعتقلين ثم العودة لاعتقال عدد أكبر

---

<sup>13</sup> انتهت الحرب العالمية في 1945 واحتلت اليابان من قبل قوات الحلفاء وكانت تلك المرة الأولى التي يتم احتلال اليابان من قبل قوى أجنبية. وبعد أن استسلمت اليابان ونفذت ما عليها مما استوجبه الاستسلام قامت الولايات المتحدة بالتوقيع مع اليابان على معاهدة سلام سان فرانسيسكو في 8 سبتمبر 1951 والتي منحت اليابان استقلالها وأنهت الاحتلال الأجنبي بتاريخ 28 ابريل 1952.

Nathan Thrall. The Third Intifada is Inevitable. *New York Times*, June 22, 2012. <sup>14</sup>  
<http://www.nytimes.com/2012/06/24/opinion/sunday/the-third-intifada-is-inevitable.html> Last  
accessed on August 14, 2012.

في ما بعد، الإفراج عن أموال الضريبة الفلسطينية ثم حجز عدد أكبر مع أول أزمة تفاوضية، وهكذا استمر الاستيطان وتهويد القدس رويداً رويداً بحيث وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى ما يقارب ثلاثمائة وخمسين ألف في الضفة الغربية وثلاثمائة ألف في القدس<sup>15</sup> وهو مقارب للعدد الذي وعد به إسحاق شامير عند بداية مؤتمر مدريد حين قال بأنه سيفاوض الفلسطينيين لعشرين عاماً وخلالها سيتمكن من زرع نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية.

أخيراً، فقد بات واضحاً بأنه لا بديل عن المصالحة الوطنية الفلسطينية لفرض حالة تفاوضية، إذ أن المفاوضات المجزأ والمشتت والذي يعاني صراعات وانقسامات داخلية لا يمكن له أن يحقق إنجازات عبر طاولة المفاوضات التي تعتبر انعكاس لموازن القوى بالمقام الأول.

### حلول كامنة

يجب الإدراك أولاً بأنه لا يوجد حل سحري أو ما يسمى بـ"الرصاصة السحرية" لإحداث تغيير جوهري في الموقف الأمريكي من أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. ولكن ورغم قتامة الموقف فإن التأثير في الموقف الأمريكي ممكن جداً وذلك إذا تم التعاطي معه بطريقة ممنهجة بعيدة عن العشوائية وبمجموعة من الاستراتيجيات الموجهة وليس بالتصريحات الإعلامية التي تعقب على موقف بين الفينة والأخرى. ولهذا نحاول هنا تحديد مجموعة من المرتكزات التي تساعد في صياغة استراتيجيات عملية للتعاطي مع الموقف الأمريكي وتأثيره على المشروع الوطني الفلسطيني.

أولاً: ضرورة الاستفادة من حالة الانفراج النسبي في موازين القوى العالمية والتغير الذي أصاب بنية النظام الدولي بتحوله خلال العقد المنصرم ولو بشكل بطيء من نظام أحادي القطبية باتجاه تعددية الأقطاب. تحديداً خلال فترة التسعينيات، سيطرت الولايات المتحدة على صنع القرار الدولي فيما يخص المسألة الفلسطينية حتى أن اتفاق أوسلو (1993) كان لا بد من

<sup>15</sup> المصدر: فلسطين اليوم نقلاً عن معطيات نشرتها وزارة الداخلية الإسرائيلية، تاريخ 26 يوليو 2012 <http://tinyurl.com/c7r6y1v> تم دخول الموقع بتاريخ 24 أغسطس 2012.

توقيعه في حديقة البيت الأبيض حتى يكتسب الشرعية الدولية التي يحتاجها ليصبح قابلاً للتنفيذ. كذلك كان بإمكان إدارة كلينتون الضغط على إحدى أقوى الحكومات الإسرائيلية المتمثلة بتحالف شارون - نتنياهو لتوقيع اتفاقيتي "الوادي-ريفر" و"الخليل" والذي أدى بنهاية المطاف إلى سقوط هذه الحكومة ووصول باراك إلى الحكم.

الموقف الأمريكي اليوم عاجز عن الضغط حتى بحدوده الدنيا على الحكومة الإسرائيلية والفشل الذريع الذي مني به أوباما في مواجهته مع نتنياهو حول الاستيطان هو خير دليل على ذلك، فلم يحدث أن يهزم رئيس دولة أجنبية رئيس دولة أخرى في مجلس نوابه كما حدث في الكونغرس الأمريكي الذي وقف نوابه تسعة وعشرين مرة تقديراً لنتنياهو خلال خطابه في الوقت الذي كان يخوض المواجهة مع أوباما. الدور الأمريكي إذاً تراجع من دور "الهيمنة الأمريكية" على صناعة القرار الدولي في فترة التسعينيات إلى دور "القيادة الأمريكية" في الوقت الحالي، بمعنى أن الولايات المتحدة ما زالت قوة دولية ولها حضورها السياسي الدولي ولكنها خسرت الدور الحصري لصناعة القرار الدولي الخاص بالمسألة الفلسطينية. هذا يعطي القرار الفلسطيني هامش جديد للمناورة لم تمتلكه خلال فترة التسعينيات فالخروج على الإرادة الأمريكية هو ليس بنهاية المطاف الآن، حيث يؤكد آرون ديفيد ميلر، المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية، في مجلة فورين بوليسي على تراجع النفوذ الأمريكي وقدرته سياسته الخارجية على التأثير:

“These days, everyone one from Palestinian President Mahmoud Abbas to Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu says no to America without cost or consequence. And failing in the Middle East or in any area emboldens others -- Russians, Chinese -- to take us less seriously too.”<sup>16</sup>

---

Aaron David Miller. Why does America Keep Making the Same Mistakes? Foreign Policy, March 2, 2012.  
[http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/03/01/why\\_does\\_america\\_keep\\_making\\_the\\_same\\_mistakes?page=0,1](http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/03/01/why_does_america_keep_making_the_same_mistakes?page=0,1) Last accessed on August 13, 2012.

فعلى القيادة الفلسطينية الإدراك إذاً بأن التأثير الهائل للدور الأمريكي على القرار الفلسطيني الذي ساد في فترة التسعينيات لم يعد موجوداً بنفس الدرجة وأنه أصبح هناك هامش لا بأس به للعمل خارج فرض الإرادة الأمريكية.

**ثانياً:** مصاحباً لهذا الفهم بتغيير الأدوار، على القيادة الفلسطينية التوقف عن العمل بنظرية "المفاوض المتوسل" التي تقود لاستسلام وليس لاتفاقيات سلام عادلة قابلة للحياة. فرضية القيادة الفلسطينية التي تقوم على محاولة بناء مؤسسات وفرض الأمن الأمر الذي يشجع الأطراف الدولية - وبالتحديد الولايات المتحدة - على مكافأة "السلوك المهذب" للقيادة الفلسطينية بمنحها امتيازات وصلاحيات ومن ثم دولة. هذه الفرضية خاطئة بل ممكن أن تكون مدمرة للمشروع الوطني الفلسطيني لعدة أسباب أهمها أنها تركز حالة اختلال بنيوي لموازن القوى التي يعتبر توازنها شرطاً أساسياً لنجاح أي مفاوضات فلسطينية كانت أم غيرها. وفي هذا المضمار يوضح جيمس زغبي مدير المعهد العربي الأمريكي في صحيفة الناشونال قائلًا:

“With the Palestinians holding no cards and having no leverage, they come to the table more as supplicants, than negotiators. And the Israelis who, for their part, hold all the cards, and declare in advance, which cards are “off the table”; they do more dictating than negotiating.”<sup>17</sup>

ودروس التجربة التفاوضية في أيرلندا الشمالية تشير وبوضوح إلى الدور الحيوي الذي لعبته الجالية الأيرلندية في الولايات المتحدة بتشجيع الإدارة الأمريكية للضغط على الطرف القوي في المفاوضات حتى يتم تعديل موازين القوى بعض الشيء الأمر الذي مكن السيناتور جورج ميتشل من النجاح في الوصول إلى اتفاق الجمعة العظيمة ووضع حد للنزاع هناك<sup>18</sup>.

---

<sup>17</sup> Zogby, James. Move aside Washington, and Let the UN Vote on Palestine. The National, April 24, 2011. <http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/move-aside-washington-and-let-the-un-vote-on-palestine#full> Last accessed on August 14, 2012.

<sup>18</sup> ليس غريباً إذاً على الوسيط الدولي المحنك - سيناتور ميتشل - أن يعلن استقالته من مهمته في الوساطة وفقدانه الأمل بإحراز أي تقدم وذلك لقناعته بعدم وجود المبادئ الأساسية للتفاوض

أما في الحالة الفلسطينية فقد عملت الإدارة الأمريكية وبدعم من اللوبي اليهودي بالضغط على الطرف الضعيف - الفلسطيني - لزيادة الاختلال في موازين القوى التي عندها تؤدي إلى استسلام الطرف المنهزم. على القيادة الفلسطينية إذاً السعي للتعديل في موازين القوى أولاً قبل التسليم بالكامل للطرف الدولي والاعتماد على حسن النوايا في منح الامتيازات وإعادة الحقوق. التعديل بموازن القوى ممكن جداً وذلك من خلال بناء تحالفات دولية رسمية وشعبية والدخول في المؤسسات الدولية التي استبعد الجانب الفلسطيني منها لعقود طويلة، وتجربة جنوب إفريقيا غنية بهذا المجال حيث عمل التحالف الدولي على تأهيل الطرف الأضعف في الصراع من تحقيق غاياته وإنهاء نظام الفصل العنصري، وكما أشرنا في النقطة الأولى هنا فقد أفسح التغيير النسبي في بنية النظام الدولي إلى هذه الإمكانية من بناء التحالفات الدولية.

**ثالثاً:** بناء التحالفات الدولية لا يتم بمنهجية العمل المتبعة في مخاطبة العالم حيث يغلب على الخطاب الفلسطيني دوماً الجانب القيمي ومفاهيم الضحية والباطل، وهذا طبعاً مهم ولكن اقتصار الخطاب على الجانب القيمي يصبح عقبة أمام بناء تحالفات دولية. فالخطاب الفلسطيني يجب أن يوازن ما بين الجانب القيمي وجانب المصلحة. الولايات المتحدة تولى بشكل خاص اهتماماً كبيراً في موضوع المصلحة كمرتكز أساسي في سياستها الخارجية وهو العامل الذي حكم سياسة أمريكا الخارجية في الشرق الأوسط حسب اعتراف وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس في خطابها في الجامعة الأمريكية في القاهرة قائلة:

“For 60 years, my country, the United States, pursued stability at the expense of democracy in this region, here in the Middle East, and we achieved neither,”<sup>19</sup>

نلاحظ مثلاً بأن السياسي الفلسطيني يجهد في محاولة إثبات وجود ازدواجية في معايير السياسة الخارجية الأمريكية - وهذا ربما المثال الأكثر شيوعاً في العالم الإسلامي - ولكن الذي لا يدركه الكثير من القائلين بهذا المنطق أنه ربما لا يضير موظفي وزارة الخارجية الأمريكية

<sup>19</sup> Rice calls for Mid-East Democracy. BBC, June 20, 2005. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/4109902.stm>  
Last accessed on Aug. 5, 2012.



كثيراً أن يقال بأن سياستهم تقوم على ازدواجية المعايير في الشأن الفلسطيني، ولكن ما يلفت انتباههم بكل تأكيد هو كيف لهذا القرار أو ذلك أن يؤثر على المصلحة الأمريكية<sup>20</sup>. فلا بد إذناً للخطاب السياسي الفلسطيني الدولي الموازنة ما بين لغة الضحية ولغة المصلحة لا اقتصاره على جانب واحد فقط.

رابعاً: الهامش الفلسطيني للحديث بلغة المصالح أكبر عندما يأخذ ذلك بعداً عربياً إسلامياً حيث تقاطع المصالح والتقاء الأجنات ما بين المعسكرين واسع جداً. العمل ضمن برنامج مصلي يمكن له أن يأخذ عدة أشكال مثل بناء التحالفات الدولية على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي وفي مجالات مختلفة سياسية واقتصادية وتعليمية وقانونية. ولعل أحد أهم أشكال هذا البرنامج هو التركيز على التأثير بمدخلات القرار السياسي الأمريكي سواء كان ذلك من خلال الإعلام أو معاهد الأبحاث أو غيرها<sup>21</sup>. في مجال الإعلام مثلاً لا بد من كسر ما يسمى "الإجماع الإعلامي" (media consensus) الذي يبرز دائماً الرواية الإسرائيلية للصراع، وبالتالي فإن هذا الإجماع يزود صانع القرار الأمريكي ليس فقط بالمعلومة حسب الرواية الإسرائيلية ولكن أيضاً بتحليلها وأبعادها.

خامساً: ضرورة العمل خارج الأطر التفاوضية التقليدية طالما لم يتحقق إنجازات استراتيجية وبالتحديد وقف الاستيطان وإجراءات تهويد القدس. ربما يكون الخطأ الأكبر لاتفاق أوسلو كان

---

<sup>20</sup> الصراع بين المبادئ والقيم من جهة والمصالح من جهة أخرى في السياسة الخارجية الأمريكية قديم حيث تمثل المبادئ الولسونية (نسبة إلى وودرو ولسون الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة 1913-1921) الأربعة عشر الداعية إلى دعم الشعوب وتشجيع مطالبها في الديمقراطية وحق تقرير المصير الجانب القيمي وبالمقابل يبرز اتجاه المحافظين الجدد التي يركز على نزعة التفوق العسكري والضربات الاستباقية الجانب الآخر بهذا الصراع، الأمر الذي دعا فرانسيس فوكوياما في كتابه "أمريكا على مفترق طرق" للمناداة بما سماه "الولسونية الواقعية" في محاولة منه للتوفيق بين هذا الاتجاهين حيث يرفض النزعة العسكرية للسياسة الخارجية ويركز بدلاً عن ذلك على نشر التنمية السياسية والاقتصادية في العالم، كما يشدد على بناء القوة العسكرية الأمريكية ولكن دون استخدامها.

<sup>21</sup> راجع بهذا المضمار القسم الأول في هذه الورقة الذي يشرح مدخلات ومخرجات القرار السياسي الأمريكي.

بالتوقيع بدون الاشتراط بوقف الاستيطان بالدرجة الأولى. وإذا كان هناك مبرراً بأي شكل لهذا الخطأ فلربما يكون الخطأ الأكبر من ذلك كان باستمرار المفاوضات دون اتخاذ موقف حازم من الاستيطان. لقد كان فشل أوباما في وقف الاستيطان من أجل استئناف المفاوضات مخيباً للآمال لدى البعض ولكنه بالتأكيد جاء ببعض المآثر وبالتحديد بإنهاء الوهم بإمكانية وقف الاستيطان أو تحقيق مكاسب استراتيجية من خلال الأطر التفاوضية التقليدية التي حكمت عملية السلام منذ عام 1993. من هنا كان لا بد للقيادة الفلسطينية العمل وضمن استراتيجية ومنهجية عمل بعيدة عن العشوائية وردود الأفعال تستهدف العمل خارج إطار هذه الأطر التفاوضية التقليدية. المجالات التي يمكن العمل من خلالها كثيرة جداً من أهمها تفعيل الجوانب القانونية في الصراع وبالتحديد فيما يخص القدس حيث الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية متعددة. "هناك روايات تقيد بقيام السلطات الإسرائيلية في القدس بعمليات زرع قبور<sup>22</sup> في مناطق مختلفة من القدس لإثبات ارتباطات يهودية في المدينة المقدسة. الجوانب القانونية في الصراع لها درجة عالية من الفعالية خصوصاً في مثل هذه الأحوال وغيرها<sup>23</sup>". أضف إلى ذلك العمل من خلال المنظمات الدولية، ودراسة خيارات المقاومة الشعبية السلمية والحملات الدولية التي قطعت شوطاً طويلاً في موضوع المقاطعة الاقتصادية والتعليمية وسحب الاستثمارات وحتى العصيان المدني واضحة القيادة الفلسطينية نصب عينها نموذج جنوب أفريقيا التي عملت التحالفات الدولية على تغيير موازين القوى على الأرض والتي أدت بالنهاية إلى إنهاء سياسة الفصل العنصري<sup>24</sup>.

---

<sup>22</sup> انظر بهذا الخصوص قيام السلطات الاسرائيلية ببناء 20 أحجار قبور في سلوان من أجل السيطرة على محيطها كأرض مقدسة -fake-grave-stones-in-silwan تم الدخول للموقع بتاريخ 25 أغسطس 2012 <http://english.pnn.ps/index.php/politics/1422-israel-constructs-20->

<sup>23</sup> مقابلة المؤلف مع الدكتور شاهر عواودة، الباحث في شؤون القدس في منظمة التعاون الإسلامي. يونيو 2012، جدة، المملكة العربية السعودية.

<sup>24</sup> راجع بهذا المجال تصريحات السفير البريطاني في تل أبيب بتاريخ 3 أغسطس 2012 والتي حذر فيها من تآكل وانهيار وضع إسرائيل في العالم مشدداً على أن "الحديث لا يدور عن أشخاص عاديين بل نواب برلمانيين وشخصيات مهمة حول العالم". القدس العربي <http://tinyurl.com/bub48x9> تم دخول الموقع بتاريخ 9 أغسطس 2012

سادساً: مواجهة "سلطة الفيتو" في مجلس الأمن وليس تجنبها. بإمكان القيادة الفلسطينية التقدم بمشروع الإعراف بالدولة الفلسطينية في كل دورة لمجلس الأمن وبما يسمح به نظامه الداخلي، ولتأخذ الولايات المتحدة "الفيتو" في كل مرة. الفيتو له ثمن وهذا ما دعى الرئيس أوباما الى الإتصال شخصياً بمجلس الرئاسة البوسني لمنعه من تأييد مشروع الدولة الفلسطينية حيث كان صوت البوسنة الذي يوفي العدد المطلوب للسماح بتقديم المشروع. وعليه، سيكون من الصعوبة بمكان استخدام الفيتو بإفراط لما يمكن لذلك أن يؤدي الى زيادة تراجع مصداقية المؤسسة الدولية - مجلس الأمن - التي تسمح بتكريس هيمنة القوى الكبرى على النظام الدولي، ومفاجمة الصراع القيمي-المصلحي الذي تعاني منه السياسة الخارجية الأمريكية لعقود إذ سيظهر ذلك الولايات المتحدة مؤيدة لتقرير المصير للشعب السوري وبنفس الوقت منعه للشعب الفلسطيني، وكذلك دعوة الولايات المتحدة لمراجعة علاقتها بإسرائيل إذ سيصبح السؤال أكثر إلحاحاً الى متى ستبقى أمريكا تدفع ثمن حمايتها للممارسات الإسرائيلية اللاأخلاقية ضد الفلسطينيين وهذا بالتحديد ما دعى وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس نفسه الى التصريح بأن "إسرائيل صديق جاحد".<sup>25</sup> "Israel is an Ungrateful Ally."

سابعاً: لصياغة استراتيجية عمل فلسطيني فاعلة للتعاطي مع البعد الأمريكي فالقيادة الفلسطينية مدعوة لإحداث تغييرات داخلية كثيرة أهمها تفعيل العمل السياسي المؤسساتي ونفي سيطرة الفردية والمركزية على العملية التفاوضية. وكما يوضح القسم الأول في هذه الورقة البحثية، فالمؤسسة السياسية - لا الفرد - تسيطر على القرار السياسي الأمريكي. كذلك استخدم نتتياهو التحالف مع اليمين المتطرف والتوازنات في الكنيست الإسرائيلي للإفلات من الكثير من الضغوط الدولية بحجة انهيار التحالفات الداخلية وسقوط الحكومة إن استجاب للضغوط الخارجية، والملفت للانتباه بأن الجانب الدولي أظهر تفهماً كبيراً لهذه الحساسية الداخلية، في حين يتم التعاطي مع الجانب الفلسطيني على أن القرار السياسي الفلسطيني يبدأ وينتهي بالقيادة

---

<sup>25</sup> "Robert Gates Says Israel Is an Ungrateful Ally: Jeffrey Goldberg" *Bloomberg* <http://tinyurl.com/3d7k98n> Sept. 6, 2011. Accessed on Sept. 1, 2012.

العليا وربما بأشخاص معينين. والجدير ذكره بأن هذا النمط من الفردية ساد الحقتين الأخيرتين في العمل السياسي الفلسطيني ولهذا لوحظ قيام الجانب الدولي بممارسة ضغوط هائلة على الرئيسين الراحل ياسر عرفات ومحمود عباس. ولهذا الأمر وحتى لا يمارس الجانب الدولي هذا النوع من الابتزاز السياسي فإن على القيادة الفلسطينية مأسسة القرار السياسي حتى تجنب نفسها هذا التعامل مع هذه الضغوط أولاً وحتى تتحمل المؤسسة مسؤولية هكذا قرارات مصيرية. وإذا كانت القيادة الفلسطينية غير قادرة على تفعيل دور المجلس التشريعي نتيجة الاحتلال فإن هناك المجلس الوطني والمجلس المركزي وحتى بالإمكان تفعيل المؤسسات الداخلية لحركة فتح التي تفقد مشروع السلطة الفلسطينية مثل المؤتمر العام والمجلس الثوري لتتحمل مسؤولياتها وتشارك بالقرار السياسي.

**ثامناً:** استراتيجيات المعارضة الفلسطينية هي ليست بأحسن من تلك التي تديرها القيادة الرسمية الفلسطينية عندما يدور الحديث عن البعد الدولي. فقد فشلت حركة حماس بإحداث اختراق دولي جوهري لتصنيف الإدارة الأمريكية لها كـ"منظمة إرهابية" وبقيت حبيسة لهذا التعريف على الساحة الدولية ومحاصرة في الداخل الفلسطيني سياسياً وفيزيائياً، فالاختراق الوحيد الذي أحدثته حركة حماس لهذا التعريف تمثل باللقاء اليتيم بين خالد مشعل والرئيس الأمريكي السابق كارتر، كذلك يدور الحديث بين الفينة والأخرى عن لقاءات "سرية" بين قادة من حماس وأوروبيين، ولربما كانت السرية التي تتسم بها هذه اللقاءات هي اعترافاً بالتعريف الأمريكي للحركة. وعليه، فإن حركة حماس بحاجة إلى مراجعة خطابها الدولي إذ لا يمكن لها الاستمرارية بهذا الحال من العزلة عن الساحة الدولية .

**تاسعاً:** وأخيراً، لا بد من التطرق سريعاً إلى دول الربيع العربي ومدى قدرتها على التأثير بالموقف الأمريكي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. إذ ليس من الواضح الآن ما يمكن لهذه الدول أن تقدمه للقضية الفلسطينية غير الدعم الدبلوماسي والمالي في المدى المنظور. الأمر ربما يكون مختلفاً على المدى البعيد والاستراتيجي، أما الآن فاهتمام الثورات العربية يتركز على

الأجندة الداخلية على المدى المنظور. فالثورات قامت بهذه الدول بسبب أجندات داخلية محضة (بطالة، قمع سياسي، فساد، الخ) الأمر الذي يدعو القيادات الجديدة في هذه الدول للتركيز على مثل هذه الأجندات الداخلية، فالتحديات جمة حيث ستكون هذه الدول مثقلة لفترات طويلة في إحداث تغيير داخلي يختلف عما كان عليه الحال لدى الأنظمة السابقة.

## خاتمة

ربما لم يكن البعد الدولي أكثر أهمية بتاريخ القضية الفلسطينية مما هو عليه الآن، وهذا يعود للتغيرات التي أصابت بنية النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وصعود النظام أحادي القطبية ومن ثم التحولات التي تشير إلى نظام أكثر تعددية قطبية ثم تآكل حدود الدولة القومية واستفحال ظاهرة العولمة ثم أخيراً وصول الربيع العربي وما أحدثه من تغيرات إقليمية استراتيجية.

الدور الأمريكي ومدى تأثيره على القضية الفلسطينية اختلف بانتقاله من حالة الهيمنة على صنع القرار خلال حقبة التسعينيات إلى دور القيادة - والابتعاد عن التفرد في القرار - كما هو الآن، وهذا يشير أيضاً إلى عدم التقليل من أهمية الدور الأمريكي إذ تبقى الولايات المتحدة تحتل موقعاً قيادياً - وليس مهيمناً - في الوقت الراهن.

الولايات المتحدة مسؤولة لدرجة كبيرة عن النتائج الكارثية التي توصلت إليها المفاوضات. سياسة إرضاء إسرائيل التي انتهجها الوسيط الأمريكي أدت إلى انعدام الحافز للطرف الإسرائيلي لتقديم أي تنازلات تذكر بما فيها التجميد المؤقت للاستيطان وبالنهاية الفشل الحتمي للتجربة التفاوضية. المستفيد الوحيد كان الطرف الإسرائيلي الذي أبقى على سياساته الاستراتيجية المتمثلة بالاستيطان وتهويد القدس. ليس فقط الجانب الفلسطيني، بل أن الولايات المتحدة أيضاً كانت خاسرة من هذه التجربة التي عمل فشلها على إطالة وربما تخليد الصراع وهي - الولايات المتحدة - التي تصبو دائماً إلى فرض حالة من الاستقرار في مناطق نفوذها وتجنب الصراع القيمي - المصلحي الأمريكي الذي ذكرناه سابقاً.

فشل الرئيس أوباما بوقف الاستيطان يجب أن يشكل نقطة تحول في العمل السياسي الفلسطيني الدولي حيث اتضح جلياً سقف الدعم الذي يمكن للقيادة الرسمية الأمريكية تقديمه للجانب الفلسطيني وللأسف فإن هذا السقف مرتبط بالموافقة الإسرائيلية أولاً وأخيراً. في السابق لم يكن واضحاً فيما إذا كان الانحياز الأمريكي لإسرائيل ناتج فقط عن رغبة أمريكية وتشابك مصالح، ولكن البعد الذي أضافته تجربة أوباما ووقف الاستيطان هو إثبات عدم قدرة البيت الأبيض الآن على فرض مواقف معينة على إسرائيل - كما فعل كلينتون في التسعينيات أو جيمس بيكر في مؤتمر مدريد - وبالتالي فإن المراهنة على مواقف محايدة للإدارة الأمريكية في هذا الصراع يصبح درياً من العبث وهذا يسقط أيضاً فرضية التفاوض والمرجعيات التي حكمت العملية التفاوضية خلال العقدين الماضيين.

عدم المراهنة على الدور الرسمي الأمريكي يتبعه أيضاً مراجعة دقيقة للمشاريع التي تأتي ضمن هذا الإطار وبالتحديد مشروع بناء مؤسسات بيروقراطية تفتقد للسيادة وتعتمد على المعونات المالية الدولية - والأمريكية بالتحديد - فهذا لن يقود إلى مرحلة استقلال وطني بل على العكس من ذلك تصبح هذه المؤسسات ورواتب الموظفين عبئاً على السلطة الفلسطينية وإحباطاً للعاملين بهذه المؤسسات نتيجة للمساومة الشهرية على رواتبهم وقوت عيالهم، وليس من المبالغة الافتراض بأن الانتفاضة القادمة ربما تكون قادمة من جيش الموظفين الذين سيضيقون ذرعاً بهذه المعادلة التي تستخدم فيها مدخولاتهم الشهرية كورقة مساومة القيادة الفلسطينية على قرارها السياسي.

ضمن هذه المعطيات، فقد أصبح من الضروري على القيادة الفلسطينية البحث عن طرق جديدة للتعاطي مع البعد الدولي وتحديداً الأمريكي. هذا طبعاً لا يعني هجرة الحوار مع الجانب الحكومي ولكن الدرس الذي يجب تعلمه بأنه لن يكون هناك جدوى لمحادثات مستقبلية طالما بقيت موازين القوى على حالها. الساحة الدولية مليئة بالجوانب التي يشرعها القانون الدولي للمحتل - الفلسطينيين - والتي يمكن للقيادة الفلسطينية العمل من خلالها لتغيير علاقة التبعية

التي سادت التجربة التفاوضية. بناء التحالفات الدولية - الحكومية وغير الحكومية - والاستشارة بنموذج جنوب أفريقيا يمكن له أحداث تعديل جوهري بموازين القوى.

وعليه فالتحول في العمل السياسي الفلسطيني يمكن له أن يشمل العمل مع قوى فاعلة غير حكومية على الساحة الأمريكية والتي لها مقدرة على التأثير في السياسات الأمريكية. ولا يجدر الاستهانة بهذه القوى هنا بل أن هناك أرضية خصبة للعمل في هذا المجال، فالجامعات الأمريكية مثلاً بما فيها جامعات النخبة يغلب عليها الفهم الدقيق للصراع وبالتالي التعاطف مع الحقوق الفلسطينية العادلة<sup>26</sup>. التأثير بمدخلات القرار السياسي الأمريكي هو إحدى أهم الاستراتيجيات التي يمكن للقيادة الفلسطينية أن تنتهجها والتي يمكن لها فعلاً أن تحدث تغييراً في الموقف السياسي الأمريكي. وهذا لا يعتبر أمراً معقداً بل يمكن للحضور الفلسطيني أن يساعد صانع القرار الأمريكي على صياغة سياسات أكثر توازناً من تلك التي سيطرت على الموقف الأمريكي خلال العقدين المنصرمين. الحضور الفلسطيني في مدخلات القرار السياسي الأمريكي تتطلب الموازنة بين لغة القيم من جهة والمصلحة من جهة أخرى إذ أن الحديث بلغة الضحية فقط ليس من المؤكد له إحداث التغيير المطلوب، والتنسيق العربي - مع ما يسمح به وضعه الآن - يمكن له أن يكون مفيداً بالتحديد في هذه المسألة. كذلك فإن التأثير بمدخلات القرار السياسي تتطلب حضوراً إعلامياً وكتاباً مميزين يكون له حضوراً إعلامياً وفي مراكز الأبحاث، ويجدر التأكيد هنا على أن الساحة الأمريكية هي مليئة جداً بالكتاب والمفكرين المميزين ولكن ما ينقص هنا هو مسائل التنسيق والعمل ضمن فريق وصياغة استراتيجية واختيار الوسيلة الملائمة لطرح قضية معينة.

<sup>26</sup> التعاطف الواسع مع القضية الفلسطينية في الجامعات الأمريكية أزعج القوى الفاعلة في دعم إسرائيل في الولايات المتحدة حيث قام عدد منهم بتأسيس ما أصبح يعرف بـ "كامبس واتش" وهي مؤسسة تقوم على مراقبة أساتذة الجامعات الأمريكية الذين ينتقدون الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ومنتقدي السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، وتقديم الردود عليهم، وقد أثار ذلك حفيظة العديد من المؤسسات التعليمية الأمريكية حيث يشكل هذا النوع من الرقابة إلى الحد من حرية الكلمة والتعبير الذي يعتبر من المبادئ المقدسة في الصرح الأكاديمي الأمريكي.

أخيراً، فإن وصول القيادة الفلسطينية وغيرها إلى حالة الوعي بالدروس المستخلصة من التجربة التفاوضية وضرورة تبني استراتيجيات جديدة للعمل على الساحة الدولية تشكل البداية لهذا التغيير المطلوب. أما الإصرار على العمل ضمن الأدوات القديمة فإن ذلك سيعمل فقط على تعقيد المرحلة القادمة وزيادة نسبة الإحباط لدى الجماهير الفلسطينية التي لن تبقى إلى تستسيغ حالة الضياع إلى الأبد.



## عن الكاتب

### دكتور إبراهيم شرقية - فريحات

هو زميل السياسة الخارجية في معهد بروكنجز بواشنطن والدوحة وأستاذ النزاعات الدولية بجامعة جورجتاون في قطر. درّس تسوية الصراعات الدولية في جامعة جورج واشنطن، وجامعة جورج ميسن، والجامعة الكاثوليكية في واشنطن. وقد نشرت مقالاته في وسائل أعلام عدة منها صحيفة نيويورك تايمز، والفاينانشال تايمز، وسي. أن. أن.، والكريستيان ساينس مونيتور، والفيلاذلفيا انكوايرر، وموقع الجزيرة.نت، وأعطى تحليلات سياسية لقنوات إخبارية مثل بي. بي. سي. وسي. إن. إن. والجزيرة. حصل شرقية على شهادة الدكتوراه من جامعة جورج ميسن في تحليل النزاعات الدولية في عام 2006.

بريد الكتروني: [sharqieh@gmail.com](mailto:sharqieh@gmail.com)

تويتر: @sharqieh